الأمن الإنساني في جمهورية جنوب أفريقيا: الأبعاد والتحديات

الباحث/ حسين حمودة مصطفى حسين حمودة(*)

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى سَبْر الأغوار العميقة لشتى تهديدات الأمن الإنساني في جمهورية جنوب أفريقيا، في مناحي الحياة المختلفة، وسبل مواجهتها باعتبارها تحديات أثقلت كاهل حكومات جمهورية جنوب أفريقيا المتعاقبة من جهة، وحكومات، وشعوب دول الجوار في الجنوب الأفريقي من جهة أخرى، وتقود الاستقرار – بصفة خاصة – في الطرف الجنوبي من القارة.

استرشد الباحث بـ "منهج تحليل النُظم – Theory Analysis Systems"، حيث تمثل تهديدات الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا، مُدْخلات للنظام السياسي، أما المُخْرجات فتتمثل في القرارات، والسياسات اللازمة لتحقيق الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا؛ بمواجهة هذه التهديدات، وهي نتاج عملية التحويل السياسي للمطالب إلى قرارت أو لوائح تنفيذية، في إطار النظام السياسي في جنوب أفريقيا، أما التغذية الراجعة، فتتمثل في مدى النجاحات، أو الإخفاقات في السياسات الحكومية، تجاه تحقيق الأمن الإنساني من عدمه والتي ستمثل مدخلات جديدة للنظام السياسي، وتنقسم الدراسة إلى: مقدمة، ومبحثين: **الأول**، بعنوان أبعاد الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا، و**الثاني**، بعنوان تحديات الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا، وخاتمة.

وخَلُص الباحث إلى نتائج، من أبرزها:

- النجاح النسبي في تحقيق الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا، على الصعيدين: النظري، والمؤسسي.
- الإخفاق الواضح في تحقيق الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا على الصعيد التطبيقي، رغم تحقيق نجاحات جزئية، وشكلية على الصعيدين: السياسي، والاقتصادي تبعًا لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي - في حين لم تُحَقق العدالة في توزيع الثروة بين الأقلية البيضاء، وباقي مكونات الشعب من الإثنيات الأخرى المتنوعة بما يشير إلى إنعدام جلي للأمن الاجتماعي – وهذا الإخفاق يُمثل أبرز تحديات الأمن الإنساني.
- يُنبئ تردي أوضاع الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا - نتيجة للإخفاق في مواجهة تحديات الأمن الإنساني – بإندلاع ثورة تقوم بها الأغلبية الأفريقية في القريب المنظور، يساندها المهمشون من الإثنيات الأخرى، ضد الأقلية البيضاء التي تتمركز جُل الثروات في أيديهم، وقد تصل حدة هذه الصراعات إلى حد القتل على الهوية، وبالتبعية سوف يخلق ذلك نوعًا جديدًا من "الأبرتهايد"، ضد الأقلية البيضاء.

(*) باحث دكتوراه ، بقسم السياسة والاقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة ، عدد ٤٧، يناير ٢٠٢٠ ص ص ٩٩ - ١٢٤ .

المقدمة

جمهورية جنوب أفريقيا، "دولة قائدة - Steering country"، تقع في أقصى الجنوب الأفريقي، اقتصادها من أكبر الاقتصادات وأكثرها تطورًا بين كل الدول الأفريقية، ذات بنية تحتية حديثة، ولها دستور من أنجع الدساتير التي تعالج قضايا "الاندماج الوطني - National integration"، وبها أكبر عدد سكان ذوي أصول أوربية "Whites" في أفريقيا، وأكبر تجمع سكاني هندي "Indians" خارج قارة آسيا، وأكبر مجتمع من ذوي البشرة السوداء "Blacks" في أفريقيا، كما تَضُم عالمًا سكانيًّا فريدًا، يتمثل في وجود كتلة بشرية لا يُستهان بها ممن يُسمون "الملوَّنين – Coloureds"، من نتاج زيجات ذوي البشرة السوداء من ذوي البشرة البيضاء. مما يجعلها أكبر دول القارة في تنوع سكانها، ورغم هذا الثراء البشري في دولة، هي: "أمة قوس قزح – rainbow nation"، إلا أنه يحمل في طياته طعم النقمة أو "اللعنة –Curse"؛ لأبعاد جارٍ تناولها لاحقًا.

ومنذ تنظيم انتخابات حرة، و نزيهة في جنوب أفريقيا في العام ١٩٩٤م(**)، طويت بها صفعة – لا صفحة – بغيضة على وجه البشرية إبان نظام " الأبارتهايد العنصري" 0 ، ونَقلت بها الدولة إلى مَصافّ أكثر الديمقراطيات استقرارًا في قارة أفريقيا. إلا أن كل هذه المقومات التي بدأناها بصيغة "أفعل تفضيل"، في عبارات مثل: "أكبر، أكثر، أنجع..."، لم تشفع لهذه الدولة الأمة، أن تنعَم باستقرار مستحق، بل على العكس، تَشِي بانتكاسات محتملة قد تُرجعها إلى أحوال بئيسة عاشتها قبل عقود ثلاثة؛ نتيجة لتهديدات محتلمة، تفرض تحديات لمواجهتها في قابل الأيام، جارٍ تناولها بالفحص.

ويرتبط أمن الإنسان، بصورة عامة، بالتحرر من الخوف والتحرر من العَوَزِ والحاجة "Freedom from fear, Freedom from want"، وهما شرطان مسبقان من شروط التنمية الإنسانية. وهذا المفهوم كما عمَّمَه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " United nations Development Program"" (UNDP) في تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤، يثمِّن غاليًا هذه الأبعاد المعنوية والمادية للحياة البشرية، وهي الأبعاد التي تحمي الحقوق الأساسية للناس وسبل معيشتهم وتمنحهم القوة لتحقيق ذواتهم وامتلاك حرياتهم في المدى الاجتماعي الأوسع. ومع ذلك لا يُفهم أمن الإنسان في العديد من بلدان العالم الثالث، ولا سيما الدول الأفريقية، إلا من خلال انعدامه " Human (In) Security"، فهو نقص يتسبب انتشاره وحِدَّته في تعريض الناس لتهديدات0 شكلت تحديات0 كثيرة تطال مختلف نواحي حياتهم، ولقد أرخى ليلُ انعدام تحقيق الأمن الإنساني سُدُولَه على القارة الأفريقية، التي تغُطُّ في سُبات عميق، ويُخيم عليها ظلامٌ حَالِك، وظُلَمٌ هالِك لِجُلِّ شعوبها، مع اختلافٍ بينها في درجة الظُّلمة فحسب.

وفي غياب تعريف شامل ومعتمد عالميًّا لأمن الإنسان تتبناه الأطراف المعنية كافة، جرت محاولات شتى على الصعيد الدولي لتحديد نطاق هذا المفهوم. وبرزت، على العموم، مدرستان للتأويل يندرج في إطارهما معظم التعريفات الحالية، ويظهر فيهما تصوُّران لأمن الإنسان، أحدهما ضيق، والآخر واسع. ويمكن للمرء على هذا الأساس أن يقارن بين التعريفات المختلفة، مستخدمًا طيفًا ذا حدين، الحد الضيق، مع تركيزه على الإنسان الفرد، يقصر الدلالة على التهديدات العنيفة، مثل: تلك الناجمة عن الألغام الأرضية، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وحالات الإخلال المفرط بحقوق الإنسان. أما

الحد العريض في هذا الطيف فيشتمل على قائمة طويلة من التهديدات الممكنة التي تراوح بين التقليدي منها، مثل: الحرب، والتنموي منها، مثل: التهديدات المرتبطة بمجالات الصحة والفقر والبيئة.

وجدير بالذكر، أن مفهوم الأمن الإنساني مفهوم وثيق الصلة بمفهومي حقوق الإنسان والتنمية البشرية، واللذان يعتمد على تحديدهما من خلال مؤشرات ودراسات كمية لرصدهما؛ ولذا فقد فضل الباحث خلال تحليل الوضع الراهن للأمن الإنساني في جمهورية جنوب أفريقيا، ذكر بعض المؤشرات والإحصاءات؛ لاتخاذها كعلامات يهتدي بها "Bench Mark"، تُعين الباحث في التوصل إلى حقيقة الوضع الراهن للأمن الإنساني في جنوب أفريقيا على صعيدي الأبعاد والتحديات، حتى لا يكون التحليل النهائي ناتجًا عن فراغ فكري، مبنيٍّ على الانطباعات المتحيزة .

المبحث الأول
أبعاد الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا

و() يطرح التصنيف الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" في تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤، مثالًا رائدًا لمفهوم الأمن الإنساني، وقد عرض ذلك التقرير سبعة "أبعاد – Dimensions" لأمن الإنسان() وهي:

- "الأمن الاقتصادي- Economic Security"، الذي يهدده الفقر.
- "الأمن الغذائي – Food Security"، الذي يهدده الجوع والمجاعة.
- "الأمن الصحي – Health security"، الذي تهدده أشكال الأذى والأمراض.
- "الأمن البيئي – Environmental Security"، الذي يهدده التلوث والتدهور البيئي واستنضاب الموارد.
- "الأمن الشخصي - Personal Security"() الذي يهدده الجريمة والعنف.
- "الأمن السياسي – Political Security " الذي يهدده القمع السياسي.
- "الأمن الاجتماعي – Social Security"() الذي يهدده الصراع() الاجتماعي أو الإثني أو الطائفي.

وسنتناول هذا المبحث من خلال مطالب أربعة، هي:

المطلب الأول- الأمن الشخصي والسياسي.
المطلب الثاني- الأمن الاقتصادي والاجتماعي.
المطلب الثالث- الأمن الغذائي والصحي.
المطلب الرابع- الأمن البيئي.

المطلب الأول ـ الأمن الشخصي والسياسي

وسنتناول هذا المطلب باستعراض بعض الإحصاءات الرسمية المعتمدة، للتوصل إلى دلالات تحليلية، تكشف حقيقة الأوضاع الراهنة للأمن الشخصي والسياسي في جمهورية جنوب أفريقيا، وذلك على النحو الآتي:

أولًا- الأمن الشخصي.

يمثل ارتفاع معدلات الجرائم الجنائية في جنوب أفريقيا، أحد أكبر التحديات التي تهدد تحقيق الأمن الشخصي، كأحد الأبعاد الرئيسة للأمن الإنساني، فوفق إحصاءات أجهزة الشرطة في جنوب أفريقيا عام ٢٠١٩، تبين ارتفاع معدلات الجرائم المختلفة، ومن أبرزها جريمتا: القتل، والاعتداءات الجنسية. فعلى صعيد جرائم القتل، فإنها تزداد زيادة مطّردة سنويًّا منذ عام ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، والذي سجلت به (١٥،٥٥٤) حالة قتل. وبحلول عام ٢٠١٨ ـ ٢٠١٩ ارتفعت تلك الأعداد إلى (٢١،٠٢٢) حالة مُسجلة، بمعدل (٥٨) حالة قتل في اليوم الواحد. في حين ارتفعت حالات الاعتداء الجنسي (بما فيها حالات الاغتصاب) بنسبة (٤,٦%) هذا العام؛ وفي العام الماضي سجلت (٥٢،٤٢٠) حالة اعتداء جنسي، وهو أقل من الأعداد المسجلة في الأعوام من ٢٠٠٩ : ٢٠١٥. لكن على مدار الأعوام الثلاثة الأخيرة، فقد ازدادت تلك الأعداد، وفقًا للأرقام المسجلة بواسطة جهاز الشرطة في جنوب أفريقيا، كما هو موضح في الشكل رقم (١).[0]

شكل رقم (١)

جرائم القتل والجرائم الجنسية منذ 2010

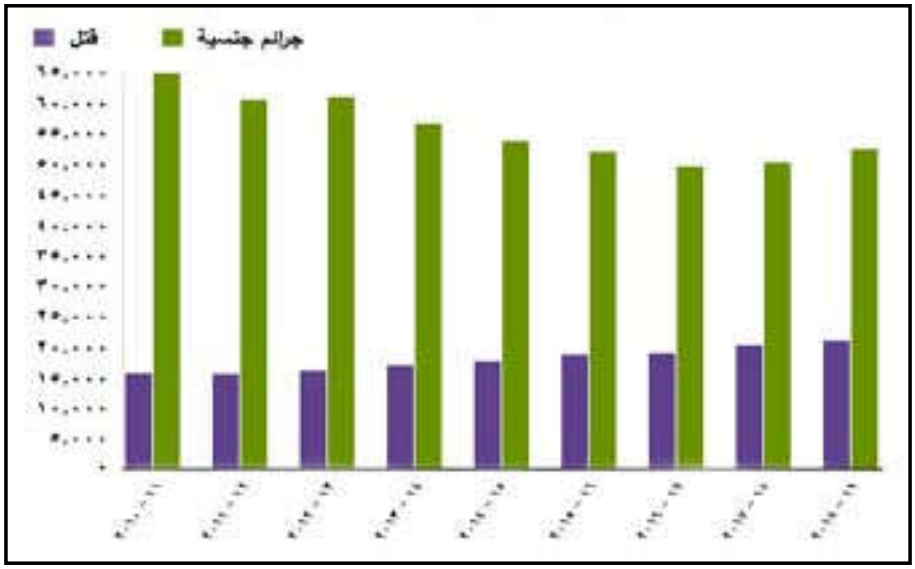

Source: https://www.bbc.com/news/world-africa-49673944.

ثانيًا- الأمن السياسي

لقد أصبحت أفريقيا مرتبطة بالصراعات، وانعدام الأمن، والفظائع التي تُرتكب في مجال حقوق الإنسان. ففي المخيلة الشعبية و وسائل الإعلام، يهيمن السكان الجائعون، والتدهور البيئي، والكراهية العِرقية على حسابات العنف الأفريقي، في حين تحتل الصراعات، وانعدام الأمن مكانة مركزية أيضًا في الأوساط الأكاديمية والسياسية، حيث يؤدي أمراء الحرب المُتعطشون للموارد، ومفاهيم "الجشع"، و"التظلم" دورًا تفسيريًّا أساسيا. ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، كانت المخاوف متزايدة بشأن ما يُسمى "المساحات غير المحكومة" في القارة والتي توفر المَلاذ الآمن للإرهابيين العازمين على تدمير الحضارة الغربية. وهنا يتحول فرض "معضلة انعدام الأمن"، حيث يتحول الأمن القومي، الذي تحدده سُلطات الدولة باعتباره أمن النظام، إلى محرض ضد المطالب غير المتوافقة من قِبَل القوى العِرقية، و الاجتماعية، و الدينية.()

بعد قرابة ربع قرن من انتهاء أعمال الفصل العنصري، أجريت انتخابات عامه في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٩، على خلفية من التشاؤم حول حالة النظام السياسي لديهم، و الانقسامات المستمرة في المواقف لاعتبارات عرقية، و إثنية ولخلفيات حول حزب المؤتمر الأفريقي "ANC" الحاكم.()

ومن بين الحقائق التي تؤكد مواقف جنوب أفريقيا من حالتهم قبل الانتخابات وغالبية سكان جنوب أفريقيا غير راضين عن حالة الديمقراطية. يقول ما يقرب من ثلثَي مواطني جنوب أفريقيا حتى عام ٢٠١٨: إنهم غير راضين عن ديمقراطيتهم. وهذا يتناقض مع عام ٢٠١٣، عندما قال ٦٧٪ من مواطني جنوب أفريقيا: إنهم راضون عن الطريقة التي كانت تُمارس بها الديمقراطية في بلادهم، هناك انقسام حزبي واضح في الرضا عن أداء الديمقراطية في البلاد. بينما يقول حوالي أربعة من كل عشرة من الذين يرون حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بشكل إيجابي أنهم راضون عن ديمقراطية جنوب أفريقيا ، وحوالي ربع أولئك الذين يرون حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بشكل سلبي غير راضين. ومع ذلك، فإن الأغلبية من كلا الجانبين تعرب عن عدم رضائها عن ديمقراطية البلاد.()

الشكل رقم (٢)

إحصاء حول مدى الرضا عن الأداء الديمقراطي
لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا.

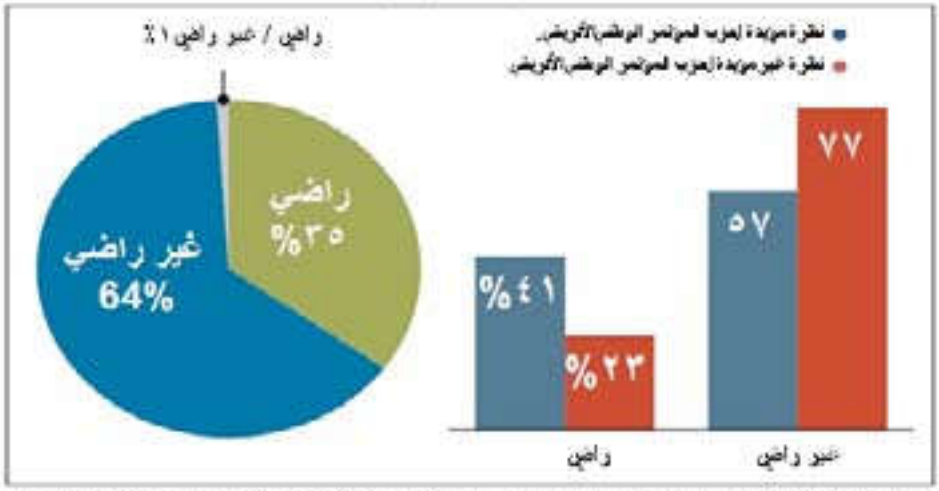

Source: Christine Tamir and Abby Budiman, **In south Africa, racial divisions and pessimism about democracy loom over elections**, May 2019, at: https://www.pewresearch.org/fact-tank/2019/05/03/in-south-africa-racial-divisions-and-pessimism-over-democracy-loom-over-elections/

المطلب الثاني ـ الأمن الاقتصادي والاجتماعي

وسنتناول هذا المطلب باستعراض بعض الإحصاءات الرسمية المعتمدة، للتوصل إلى دلالات تحليلية، تكشف حقيقة الأوضاع الراهنة للأمن الاقتصادي والاجتماعي في جمهورية جنوب أفريقيا، وذلك على النحو الآتي:

أولًا- الأمن الاقتصادي

تُعد دولة جنوب أفريقيا، ثاني أكبر دولة أفريقية – بعد نيجيريا – من حيث الناتج القومي الإجمالي، وفي المرتبة الـ(٣٧) على مستوى العالم، في عام ٢٠١٩.

في حين أن مصر تُعد ثالث أكبر دولة أفريقية في التصنيف ذاته، وفي المرتبة الـ (٤٢) على مستوى العالم، في العام ذاته.

وبالرجوع إلى الإحصاءات الصادرة عن قاعدة بيانات مركز "CEIC" ـ وهو أحد أكبر المراكز البحثية العالمية المتخصصة في مجال تحليل بيانات الاقتصادات الكلية في مختلف دول العالم ـ فيما يتعلق بنصيب الفرد الجنوب أفريقي من الناتج المحلي، تبين الآتي:

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا، ٦،١٣٠،٣٠٠ دولار أمريكي

في ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٦،٥٠٩،٠٣٧ دولارًا أمريكيًّا في ديسمبر ٢٠١٨. ويتم تحديث بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا سنويًّا، وهي متوفرة من ديسمبر ١٩٥٧ إلى ديسمبر ٢٠١٩، بمتوسط عدد يبلغ ٢٨٥٢,٩٦٥ دولارًا أمريكيًّا. وقد بلغت البيانات أعلى مستوى لها في ديسمبر ٢٠١١، حيث بلغت ٨،٠٦٦،٣٤٨ دولارًا أمريكيًّا، كما سجلت أدنى مستوى لها في ديسمبر ١٩٥٧، حيث بلغت ٤١٠،٢٠٠ دولار أمريكي. وتحوّل "CEIC" الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي إلى دولار أمريكي. انظر الشكل (٣).()

الشكل رقم (٣)
نصيب الفرد في جنوب أفريقيا من الناتج المحلي الإجمالي
في الفترة من (٢٠٠٨: ٢٠١٩) بالدولار الأمريكي.

Source: Statistics times, List of African Countries by GDP, October 2019, at:
http://statisticstimes.com/economy/african-countries-by-gdp.php

ومن جهة أخرى، فبالرجوع إلى مؤشرات الحرية الاقتصادية في جنوب أفريقيا تبين أن: مجموع درجات الحرية الاقتصادية في جنوب أفريقيا هو (٥٨،٨)، وهو ما يجعل منها الاقتصاد الأكثر حرية في المرتبة (١٠٦) في مؤشر عام ٢٠٢٠، ونتيجته الإجمالية زادت بمقدار (٠,٥) نقطة. وتحتل جنوب أفريقيا المرتبة الثانية عشرة بين (٤٧) دولة من البلدان الواقعة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وإجمالًا؛ فالنتيجة أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي وأقل قليلًا من المتوسط العالمي.

لقد تراجع تصنيف جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٩ إلى "مرتبة غير حر" بعد ٢٤ عامًا من تصنيفه "حر إلى حد ما". ولا زالت تحتل التصنيف نفسه في عام ٢٠٢٠، وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي شديد الضعف خلال السنوات الخمس الماضية.

إن تحويل مسار الحرية الاقتصادية إلى مسار إيجابي من جديد في جنوب أفريقيا، وتحقيق أهدافها للنمو الاقتصادي، وخلق فُرص العمل، يتطلب من الحكومة أن تواجه تحديات مستمرة، وجمود سوق العمل، والسعي إلى فرض قيود أكثر صرامة.()

ثانيًا- الأمن الاجتماعي

أوضحت الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، أهمية تناول أبعاد الأمن الاجتماعي في جميع البلدان الأفريقية، حيث إن الأمن الاجتماعي هو حق مهم من حقوق الإنسان، يساعد على التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة، كما أنه يُعد مدخلًا لتحسين حياة "الفئات المهمشة – marginalized groups" في المجتمع. وقد كشفت التجارب - خلال الأزمة -

تحديات تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال نافذة من الفرص لإصلاحه؛ وتحسينه، وأبرزت الحاجة إلى مراقبة مستمرة للظروف الديموجرافية، والمجتمعية، والاقتصادية، والسياسية، والفردية، من أجل وضع وتنفيذ أنظمة شاملة للأمن الاجتماعي تُلبي احتياجات الفئات الضعيفة في البلدان الأفريقية.()

إن النظام الاستعماري و الأبارتهايد (كلتا الأقليتين البيضاوين) قد استخدما المصادرة؛ لإزاحة الناس من أراضيهم. ثم استخدموا هذه الأرض المسروقة لتراكم رأس المال في أشكال التعدين والزراعة في زمن الأبارتهايد، فقد كانت أكثر من ٨٠٪ من الأراضي في أيدي الأقلية البيضاء. وتشير بيانات معهد بحوث الفقر، والأراضي، و الدراسات الزراعية إلى أن أقل من ٦٠،٠٠٠ مزرعة مملوكة للبيض كانت تمثل حوالي ٧٠٪ من إجمالي مساحة البلاد في أوائل التسعينيات. وكان برنامج إصلاح الأراضي بطيئا.

وكان حجر الزاوية الآخر لقوى الاستعمار، و الأبارتهايد ، حرمان جميع السود من الوصول إلى الفرص الاقتصادية، و كذلك الحد من تمكينهم من التعليم، والوظائف. إن هذه التطورات كان لها تداعيات متعاقبة، وتأثيرات على الأجيال، و كانت النتيجة هي أن التمييز العنصري يتم إعادة إنتاجه. هناك العديد من الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها؛ لإظهار ذلك. على سبيل المثال، لا يزال الأشخاص البيض أكثر مهارة، ويحققون مستويات تعليمية أعلى من نظرائهم السود. وبالتالي، فمن المُرجّح أن يحصلوا على مراكز أعلى في سوق العمل، ويكسبوا في المتوسط أجورًا أعلى. ولا يزال السود في جنوب إفريقيا مُمثلين تمثيلًا ناقصًا بشكل كبير في سوق الوظائف العليا؛ لأنهم غير مهرة إلى حد كبير، وبالتالي هم الأكثر تأثرًا بارتفاع معدل البطالة في البلاد. يمكن أيضًا رؤية الإرث الاستعماري للأبارتهايد في ملكية الأصول، حيث يمتلك البيض المنازل، والفنادق، والمنتجعات، والمحلات التجارية، والمطاعم، والمدخرات، والنقد، والأصول الأجنبية، وغيرها من أشكال المنتجات المالية المتطورة، باستغلال مِلكيتهم، وريعها، وسيطرتهم، وزيادة ثرواتهم، في حين أن غالبية السود ما زالوا يرزحون في الفقر.()

المطلب الثالث ـ الأمن الغذائي والصحي

وسنتناول هذا المطلب باستعراض بعض الإحصاءات الرسمية المعتمدة؛ للتوصل إلى دلالات تحليلية، تكشف حقيقة الأوضاع الراهنة للأمن الغذائي والصحي في جمهورية جنوب أفريقيا، وذلك على النحو الآتي:

أولًا- الأمن الغذائي

لقد نشرت مجلة الإحصاء في جنوب أفريقيا هذه الأرقام في دراسة مسحيّة حديثة بعنوان: "نحو قياس مدى الأمن الغذائي في جنوب أفريقيا: فحص الجوع ونقص الغذاء"، ففي عام ٢٠١٧، عانى ٦،٨ مليون من مواطني جنوب أفريقيا من الجوع! ورغم انخفاض هذا العدد مقارنة بـ ١٣،٥ مليون أسرة في عام ٢٠٠٢، فإنه لا يزال يؤثر على ١،٧ مليون أسرة في مختلف أنحاء البلد. ولقد نُشرت هذه الأرقام.

وفي حين أن جنوب أفريقيا آمِنة من الغذاء على الصعيد الوطني، فإن البلد لا يزال غير آمِن من الغذاء على مستوى الأسرة المعيشية، حيث لا تتوفر لتلك الأسر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي. في عام ٢٠١٧، لم يكن ما يقرب من ٢٠٪ من الأسر في جنوب أفريقيا تتمتع بإمكانية الوصول إلى الغذاء الكافي أو شديد النقص. وتتفاوت هذه الحالة حسب المقاطعة، والمجموعة السكانية لرب الأسرة ، وحجمها المعيشي.

ووفقًا لمنظمة أوكسفام، فإن الأمن الغذائي يحدث عندما يتمكن كل الناس في كل الأوقات من الحصول على الغذاء الكافي الآمن والمغذية لتلبية احتياجاتهم؛ الغذائية من أجل نمط حياة نشط وصحي. ويحدث انعدام الأمن الغذائي عندما يكون وصول الناس إلى الغذاء في أضيق الحدود، وفي الوقت نفسه يواجهون صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية، في حين تحدث صعوبة شديدة في الوصول إلى الغذاء عندما يكون هناك نقص شديد في القدرة على الوصول إلى الغذاء.

أما الأسر التي يرأسها الأفارقة السود، والملونون فقد كانت أقل عرضة للوصول إلى الغذاء مقارنة بالأسر التي يرأسها هنود/آسيويون وبيض. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسر التي لديها أحجام أكبر من الأسر من المُرجّح أن تكون غير كافية أو شديدة النقص في الحصول على الغذاء مقارنة بالأسر التي لديها أحجام أصغر من الأسر. ويقيم في المناطق الحضرية ما يقرب من ثُلثَي الأسر المُعرضة للجوع.

ولا يزال نقص الغذاء، و الجوع من التحديات. فالأسر الفقيرة تفتقر إلى المال؛ لشراء الغذاء، وهي غير قادرة على إنتاج غذائها. و هذه الأسر مُقيدة بالعجز عن تأمين فرص العمل أو تدبير الدخل. وتتميز الأسر الفقيرة أيضا بالقليل من أصحاب الدخول والعديد من المعالين، وهي مُعرضة بوجه خاص للصدمات الاقتصادية. ()

ويوجد في معظم الأحيان نقص شديد في الحصول على الغذاء بين الأسر التي تضم أكثر من ثمانية أفراد من الأسر. ووفقًا للتقرير فإن أقل قليلًا من ثلث الأسر (٢٩. ٦٪) التي تضم أكثر من ثلاثة أطفال أفادت بأن القدرة على الوصول إلى الغذاء كانت غير كافية. وهذه النسبة تكاد تكون ضعف المتوسط الوطني. فالأسر التي لا يوجد أطفال فيها أو يقل عدد الأطفال لديها أكثر عُرضة للوصول إلى الغذاء من الأسر التي لديها أطفال كثيرون: انظر الشكل رقم (٤).()

شكل رقم (٤)

إحصاء حول نقص الغذاء في جنوب أفريقيا في الفترة من (٢٠٠٢: ٢٠١٧)

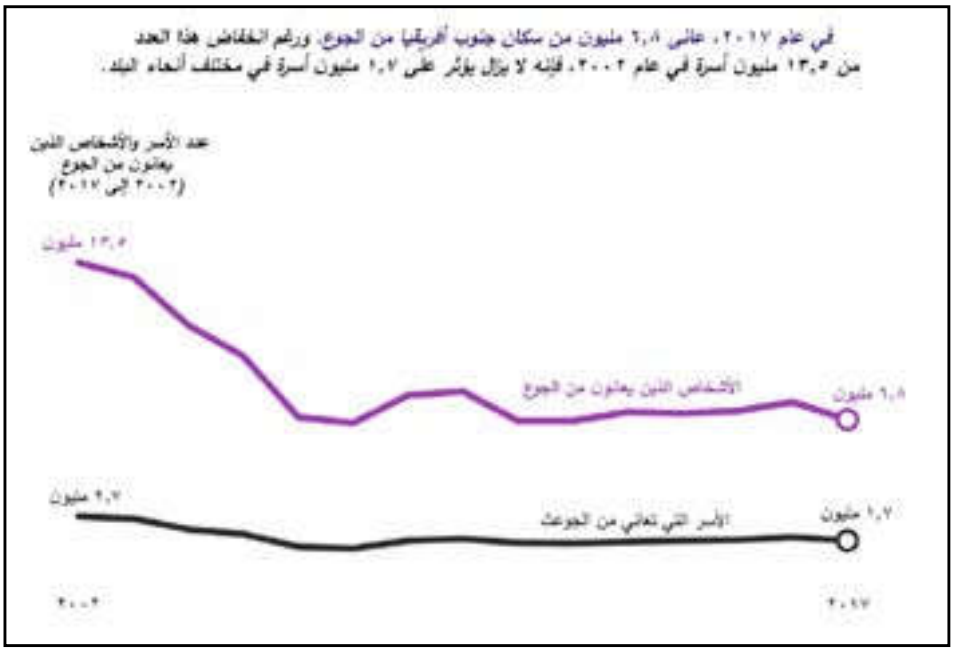

ثانيًا- الأمن الصحي

إن انعدام الأمن الصحي لا يعرف الحدود في أفريقيا، ولا يشمل هذه الأمراض المُعدية فحسب، بل يشمل الأمراض غير المُعدية، في سياق يتميز بالعجز في توفير العلاج، وضمان الوصول، والدعم الإضافي مثل المياه النظيفة والكهرباء. وفيما يتعلق بالواقع في أفريقيا بشكل خاص، فإن تعريف منظمة الصحة العالمية (WHO) للأمن الصحي غير كافٍ: أولًا؛ لأن تحديد أولويات "السكان الوطنيين" يترك غير المواطنين، وثانيًا؛ لفشل الإشارة إلى "الصحة الجماعية" للسكان عبر الحدود في توضيح هذا الغموض، وثالثًا؛ لأن فشلها في تحديد المسئول عن الأمن الصحي يعوق المُساءلة على وجه التحديد؛ لأن الجنوب الأفريقي يتميز بكل من: انعدام الأمن الصحي، و الهجرة، و هذا يَحُول دون تحقيق الأمن الصحي في أفريقيا.()

وأصبح تعريف منظمة الصحة العالمية للأمن الصحي عتيقًا بشكل متزايد، ووفقًا لهذا التعريف، يتألف الأمن الصحي من "الأنشطة المطلوبة، التفاعلية، و الاستباقية على حد سواء؛ لتقليل التعرض لأحداث الصحة العامة الحادة التي تهدد الصحة الجماعية للسكان الوطنيين، و كذلك الصحة الجماعية للسكان الذين يعيشون عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية ". باعتبارها منظمة دولية مؤلفة من دول أعضاء ذات سيادة، وتعتمد منظمة الصحة العالمية على الالتزام بتدابير الأمن الصحي وإنفاذها على مستوى الدولة، ويبرز معه محددات مثل: تحديد أولويات الأمن الصحي لـ"السكان الوطنيين"، و"الصحة الجماعية" للسكان الوطنيين عبر الحدود.

ونظرًا لأن الأهداف الإنمائية للألفية قد أفسحت المجال لأهداف التنمية المُستدامة، فإن هناك تحولًا من جانب أجندة السياسة العالمية نحو معالجة حالات انعدام الأمن الأوسع بشكل أفقي، بما في ذلك الشراكات بين القطاعات بين الدول وغير الدول، الجهات الفاعلة، وكذلك الشركات والمنظمات غير الحكومية. ويتجلى ذلك في التحول من الإستراتيجيات الصحية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، التي وصفت التدخلات المرضية الرأسية أو "من الأعلى إلى الأسفل" التي تستهدف أمراضًا معينة - مثل فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا - إلى نهج أكثر تعاونية وعالمية. مثل هذا التركيز الأفقي العالمي الذي يأخذ في الاعتبار الأمن الصحي للمواطنين وغير المواطنين له أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا، مع عبء المرض الكبير، كما هو موضح بالشكل رقم (٥).[0]

شكل رقم (٥)
عبء المرض العالمي حسب مناطق العالم في الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٦).

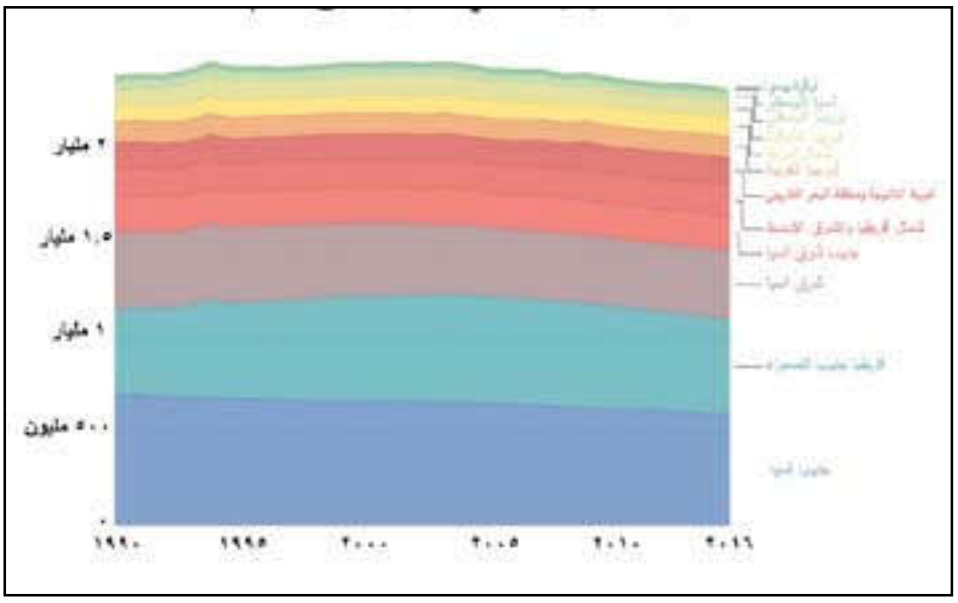

Source: Health (in) security and migration: African lessons for a world in transition.

ولا تزال هناك تحديات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يمكن تصنيفها، من جهة على أنها داخلية، ومن جهة أخرى خارجية. وتشمل التحديات الداخلية العبء الكبير للأمراض، سواء المُعدية أو غير المُعدية، وكذلك المحددات القانونية، والاجتماعية، والهيكلية مثل عدم كفاية الوصول إلى الرعاية الصحية، والتبريد، ونُدرة المياه، ونقص معالجة مياه الصرف الصحي.0

تواجه جنوب أفريقيا أربعة أضعاف عبء المرض الناتج عن الأمراض المُعدية مثل: فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز"، والسل. ووفيات الأمهات، والأطفال، والأمراض غير المُعدية مثل: ارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب، والأوعية الدموية، والسكري، والسرطان، والأمراض العقلية وأمراض الرئة المزمنة مثل الربو. فضلاً عن الإصابات، والصدمات.00

بالإضافة إلى ذلك، يُظهر العمر المتوقع عند الولادة - البيانات المستندة إلى أحدث تقديرات قسم السكان في الأمم المتحدة - المرتبة ومتوسط العمر مصنفة حسب الجنس على النحو الآتي:

- احتلت جنوب أفريقيا المرتبة ١٦٥، متوسط العمر المتوقع ٦٤,٨٨ (٦٨,٤٢ متوسط العمر المتوقع للإناث مقابل ٦١,٤٦ متوسط العمر المتوقع للذكور)00

انعكاسات أزمة فيروس كورونا امتدت إلى أبعاد الأمن الإنساني الأخرى؛ فانعدام الأمن الصحي في ربوع العالم، وليس في أفريقيا وحدها، فدولة مثل جنوب أفريقيا التي تضم أكبر حدائق حيوان مفتوحة، نرى الفراغ السكاني من شوارع البلدة، ملأته من جراء جائحة كورونا حيوانات برية، فقد افترشت الأسود الشوارع الرئيسة المتاخمة للحدائق؛ للنوم على جانبَي الطرق له امتدادات وفق أبرز تلك الامتدادات توظيفها على صعيد الأمن السياسي في دولة مثل مصر، حيث تحولت إجراءات العزل الطبي لمنع تفشي الجائحة، إلى عزل سياسي مُقنع لبعض الفئات والأنشطة المجتمعية دون غيرها، مثل إغلاق تام لفترة طويلة للنشاط الطلابي والممارسات الدينية (مساجد – كنائس) في حين يُسمح للقطاع العمالي الأكثر خطورة في مجالات المقاولات، وللأنشطة الترفيهية مثل قطاع السينما والتلفزيون من الاستمرار في أنشطته، كما كان له أيضًا انعكاسات على الأمن البيئي على المستوى العالمي، تتمثل في التئام ثقب الأوزون أعلى القطب الجنوبي؛ نتيجة لتوقف الأنشطة الصناعية وحركة الطائرات والمركبات على الصعيد العالمي، في إطار تعليمات المجتمع الدولي بالعزل والحجر الصحي.

والأمراض العقلية وأمراض الرئة المزمنة مثل الربو. فضلاً عن الإصابات، والصدمات.00

بالإضافة إلى ذلك، يُظهر العمر المتوقع عند الولادة - البيانات المستندة إلى أحدث تقديرات قسم السكان في الأمم المتحدة - المرتبة ومتوسط العمر مصنفة حسب الجنس على النحو الآتي:

- احتلت جنوب أفريقيا المرتبة ١٦٥، متوسط العمر المتوقع ٦٤,٨٨ (٦٨,٤٢ متوسط العمر المتوقع للإناث مقابل ٦١,٤٦ متوسط العمر المتوقع للذكور)00

انعكاسات أزمة فيروس كورونا امتدت إلى أبعاد الأمن الإنساني الأخرى؛ فانعدام الأمن الصحي في ربوع العالم، وليس في أفريقيا وحدها، فدولة مثل جنوب أفريقيا التي تضم أكبر حدائق حيوان مفتوحة، نرى الفراغ السكاني من شوارع البلدة، ملأته من جراء جائحة كورونا حيوانات برية، فقد افترشت الأسود الشوارع الرئيسة المتاخمة للحدائق؛ للنوم على جانبَي الطرق له امتدادات وفق أبرز تلك الامتدادات توظيفها على صعيد الأمن السياسي في دولة مثل مصر، حيث تحولت إجراءات العزل الطبي لمنع تفشي الجائحة، إلى عزل سياسي مُقنع لبعض الفئات والأنشطة المجتمعية دون غيرها، مثل إغلاق تام لفترة طويلة للنشاط الطلابي والممارسات الدينية (مساجد – كنائس) في حين يُسمح للقطاع العمالي الأكثر خطورة في مجالات المقاولات، وللأنشطة الترفيهية مثل قطاع السينما والتلفزيون من الاستمرار في أنشطته، كما كان له أيضًا انعكاسات على الأمن البيئي على المستوى العالمي، تتمثل في التئام ثقب الأوزون أعلى القطب الجنوبي؛ نتيجة لتوقف الأنشطة الصناعية وحركة الطائرات والمركبات على الصعيد العالمي، في إطار تعليمات المجتمع الدولي بالعزل والحجر الصحي.

المطلب الرابع - الأمن البيئي

وسنتناول هذا المطلب باستعراض بعض الإحصاءات الرسمية المعتمدة، للتوصل إلى دلالات تحليلية، تكشف حقيقة الوضع الراهن للأمن البيئي في جمهورية جنوب أفريقيا، وذلك على النحو الآتي:

في أعقاب نهاية الحرب الباردة، برزت تساؤلات، و حوارات حول المفاهيم النظرية للأمن الإنساني، والأمن البيئي، وفي تسعينيات القرن المنصرم، كانت هناك دفعة قوية لتحديد، وفهم تداعيات مفهوم الأمن البيئي على أمن القارة، ومقدراتها. إن القارة الأفريقية في مواجهة التغيرات المناخية، مُعرضة على الصعيدَيْن: الحكومي، والأمني، لتداعيات متوقعة، وملموسة. وينبغي استكشاف الروابط بين تغير المناخ، والأمن في القارة، إلى جانب الاستجابات المناسبة عند الطوارئ. إن الموارد الطبيعية، والأراضي تشكل أهمية مركزية بالنسبة للتنمية في أفريقيا، ويهدف معهد الدراسات الأمنية. إلى تعزيز الوعي، واستجابة السياسات، والممارسات حول ١٣٣ دولة في الأمن البيئي على المستويين: الوطني، والإقليمي بين البلدان الأفريقية الطالبة.()

إن التغيرات المناخية هي بالفعل، تمثل حقيقة قابلة للقياس، تفرض مخاطر، وتحديات اجتماعية، واقتصادية، وبيئية كبيرة على الصعيد العالمي. وجنوب أفريقيا شأنها شأن العديد من البلدان النامية الأخرى، مُعرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ. ومن ثَمَّ، فإن جنوب أفريقيا تضطلع بمهمة تحقيق التوازن بين تسارع النمو الاقتصادي، والتحول الاقتصادي، وبين الاستخدام المُستدام للموارد البيئية، والاستجابة لتغيرات المناخ، والمياه هي الوسيلة الرئيسة التي يتم من خلالها الشعور بآثار تغير المناخ في جنوب أفريقيا، وفقًا للإستراتيجية الوطنية لموارد المياه. وتؤثر الزيادات في تقلب المناخ، والظواهر المناخية المتطرفة على نوعية المياه ومدى توافرها، من خلال التغيرات في أنماط هطول الأمطار، مع حدوث عواصف، وفيضانات، وقحط أشد، والتغيرات في رطوبة التربة، والجريان السطحي، وآثار زيادة التبخر، وتغير درجات الحرارة على النظم المائية. وتشهد جنوب أفريقيا منذ عام ٢٠١٥ حالة جفاف خطيرة، مع ما يترتب عليها من خسائر في المحاصيل، وقيود على استخدامات المياه، والآثار السلبية على الأمن الغذائي والمائي. ()

وفي الوقت نفسه، فإن تزامن كبح جماح التغيرات المناخية، والتجاوب مع تأثيرات الغازات الدفيئة التي لا يمكن تجنبها، بشكل متواصل وذلك يتطلب إجراء تخفيضات "عملية ومستدامة"، في انبعاثات الغازات الدفيئة؛ الأمر الذي يمكن أن يحد – إلى جانب التكيف - من مخاطر تغير المناخ. إن العمل في مجال تغير المناخ يُشكل مسارًا واضحًا نحو الهدف المشترك المتمثل في مستقبل أكثر صحة، وازدهارًا، وأمنًا، والسياسات، والإجراءات ذاتها التي يجب أن تعالج تغير المناخ، توفر مجموعة من الاستجابات الأكثر فعالية والأيسر؛ لتحقيق تمكين النمو الاقتصادي المُستدام، والرقي الاجتماعي. إن اللجنة الوطنية لمكافحة تغير المناخ تتصدى للتهديدات الفورية، والملاحظة؛ لتغير المناخ الذي يهدد المجتمع، والاقتصاد، والبيئة في البلاد، وتوفر الأساس لتتبع انتقال جنوب أفريقيا إلى مجتمع مرن في الاستجابة للتغيرات المناخية، وإلى "اقتصاد منخفض الكربون - lower carbon economy" ()

المبحث الثاني
تحديات الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا

وسنتناول هذا المبحث من خلال مطالب ثلاثة، وهي:
المطلب الأول– تحقيق التوازن بين الأمن الاقتصادي، و الاجتماعي، مقارنة بالإنجاز النسبي القائم على صعيد الأمن السياسي.
المطلب الثاني– خفض معدلات الجريمة المنظمة، وتكريس الأمن الشخصي.
المطلب الثالث– معالجة مشاعر الجماعة الأفريقية العدائية تجاه العمالة الوافدة من دول الجوار.

المطلب الأول - تحقيق التوازن بين الأمن الاقتصادي والاجتماعي، مقارنة بالإنجاز النسبي القائم على صعيد الأمن السياسي

يعد تحقيق التوازن بين الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، أكبر التحديات التي تواجه جنوب أفريقيا حاليًا، وفي قابل الأيام، حيث إن الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، لا تزال تجني نصيب الأسد من رءوس الأموال بجميع أشكالها، فقد برز احتكار ذوي البشرة البيضاء في جنوب أفريقيا لرأس المال بعد انتهاء نظام الأبارتهايد ؛ مما يعني السيطرة الشاملة للسكان البيض على اقتصاد الدولة، ويعكس هذا الجدل وجهة نظر تتراجع عن حلم الأمة متعددة الأعراق الذي تم ترويجه، عندما اكتسبت جنوب أفريقيا الحرية السياسية عام ١٩٩٤، والفكرة هي أن احتكار الأبيض لرأس المال يمثل مصدر مشكلة الإخفاقات المتعددة للاقتصاد السياسي في جنوب أفريقيا، ومسوغًا للـ"جوقة المتزايدة - rising chorus"، من معارضي احتكار البيض لرأس المال الذين يجادلون في أن "حزب المؤتمر الوطني الأفريقي" الحاكم يستخدم هذا المفهوم كدرع واقٍ ضد الانتقادات، بدلًا من معالجة إخفاقاتها مُمثلة في: الاقتصاد المُتعثر، وتوسيع عدم المساواة، والبطالة، والفساد، وعدم الكفاءة، وكذا يستخدم لتحويل الانتباه عن الصعوبات التي تواجهها البلاد، بإلقاء اللوم على احتكار البيض لرأس المال.00

ويضيف البعض أن جنوب أفريقيا سجلت تقدمًا ملموسًا في إعادة توزيع ثروة البلاد، بشكل رئيس من خلال تخصيص الأسهم في الشركات التي كان يمتلكها البيض؛ لتمكين السود اقتصاديًّا. ويستشهدون بالأرقام التي يقولون: إنها تَعْكِس ارتفاع مستويات ملكية السود في بورصة جوهانسبرج، ولكن لا يمكن التعويل على ذلك بالاعتماد على مؤشر واحد. في حين أنهم يتجاهلون المؤشرات الرئيسة الأخرى التي تعتبر حاسمة؛ لفهم "القبضة الخانقة - stranglehold" التي يمتلكها رأس المال "الأبيض" على اقتصاد جنوب أفريقيا؛ بتجاهل التركيز الحصري على حقيقة أن سوق الأسهم ليست سوى أحد أشكال رأس المال العديدة. وتشمل: الأنواع الأخرى مثل الأرض - ربما تكون واحدة من أكثر أشكال الثروة إثارة للجدل في تاريخ جنوب أفريقيا - وملكية المنازل، ورأس المال البشري، وأشكال المعرفة والمهارات والتعليم.

إن تحليلا متعدد الأوجه في حالة اقتصاد جنوب أفريقيا يشمل جميع أشكال رأس المال سالفة الذكر، لا يدع مجالا للشك في أن رأس المال الأبيض لا يزال يهيمن على الاقتصاد. وأن رفض هذا الواقع يُظهر نقصًا واضحًا في فهم "رأس المال" والعلاقة بين الأشكال التاريخية والمعاصرة لـ"تراكم رأس المال- capital accumulation"، وذلك لأن الإرث التاريخي للاستعمار، والأبارتهايد - الذي شهد نقل الكمية العظمى من موارد البلاد إلى أيدي المهاجرين الأوروبيين البيض

- يواصل تشكيل الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للبلاد.()

ولا تزال تأثيرات الامتياز الأبيض قائمة، ولا تزال مستويات الفقر المرتفعة، والبطالة المتفشية تطارد المجتمعات السوداء التي تعاني من تبعات عدم المساواة في أنماط الملكية. وفي دراسة حول ملكية السود في بورصة تداول الأوراق المالية بجوهانسبرج، يبدو جليًّا أن السود في جنوب أفريقيا لا يزالون لاعبين صغارًا، على الرغم من ادعاءات العكس، حيث إن ٢٣٪ من الأسهم المتداولة في البورصة مملوكة - بشكل مباشر وغير مباشر - لجنوب أفريقيين من ذوي البشرة السوداء، علاوة على ذلك، فإن رأس المال، بأشكاله المتنوعة مثل: الأرض والملكية ورأس المال البشري، لا يزال متحيزًا بشدة إلى ملكية البيض مع الوضع في الاعتبار أن الأرض مهمة بشكل خاص في سياق جنوب أفريقيا؛ لأنها تحمل معظم "الندوب الاستعماريةcolonial scars".()

وفيما يتعلق بتراكم رأس المال، وتكوين الثروة، أدى اعتماد الإصلاحات القائمة على السوق في جنوب أفريقيا ما بعد الأبارتهايد ، إلى أن التوزيع المتحيز للثروة في البلاد أصبح أسوأ، حيث يستمر البيض في جني ثمار امتيازاتهم السابقة في ظل النظام الاقتصادي الجديد، ومما لا شك فيه أن نخبة الحزب الحاكم الجديدة في البلاد قد استفادت أيضًا من النظام السياسي، من خلال العديد من صفقات التمكين الاقتصادي للسود.()

وعلى ضوء ما سلف، فإن التحدي المتمثل في تحقيق التوازن بين الأمن الاقتصادي، والاجتماعي، مقارنة بالإنجاز النسبي القائم على صعيد الأمن السياسي الذي فشل في معالجة هذا الاختلال في التوازن، يتطلب توفر الإرادة السياسية، والقدرات الحكومية، والمجتمعية في آن واحد؛ بُغية "فك الارتباط - disengagement" المصلحي بين حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي الفاسدة، وبين الأقلية البيضاء من مُحتكري رأس المال، والثروة، والذي ألحق عواقب وخيمة بالفقراء، كما أدى إلى اتساع أوجه عدم المساواة بين مكونات البنية السكانية المتنوعة، وكرّس البطالة، وذلك من خلال برامج محددة للتحول الاقتصادي الجذري لجني ثمار التنمية للجميع، وليس للأقلية المتنفذة فحسب.()

لم يتم تحقيق نجاح ملموس على صعيد "الاندماج الوطني – National Integration"، في جمهورية جنوب أفريقيا، ومن ثَمَّ تحقيق نجاح نسبي فحسب على صعيد الأمن السياسي فيها بتولي – "حزب المؤتمر الوطني الأفريقي"، مقاليد الأمور السياسية من خلال تعديلات دستورية وسياسية، دون الفاعلية على أرض الواقع، وسيطرة الأقلية البيضاء ومن بينها رجال الأعمال والمال من الناطقين باللغة الإنجليزية على معظم ثروات البلاد، حيث يمتلكون حوالي ٨٧٪ من أرض الدولة، إضافة إلى امتلاكهم الشركات والصناعات الكبرى ليست في جنوب أفريقيا فحسب، بل وعلى امتداداتها في دول الجنوب الأفريقي بأسره؛ مما شكّل إخفاقًا على صعيد الأمن الاقتصادي والاجتماعي، يمثل خطرًا على البنية الإثنية في الدولة في قادم الأيام.

ولا يفوتنا الإشارة إلى أن العدالة الانتقالية هي البديل للعدالة الانتقامية "الثأرية"، في أعقاب الثورات، والفورات على الأنظمة التسلطية، و الدكتاتورية (الثورة الشعبية ضد الثورة البلشفية ١٩١٧- الثورة الإيرانية ١٩٧٩ نموذجًا)، ومن ثَمَّ فإن عدم تحقيق العدالة الانتقالية لمُبتغاها، ستكون نتيجته الحتمية عودة الحياة السياسية إلى الوراء، واسترداد الأنظمة القديمة التي ثارت الشعوب عليها، لمقاليد الأمور، وتكريس الاستبداد بصورة ودرجة أسوء، باسترجاع تجربة مريرة تركت ندوبًا في ذاكرتها.

تجدر الإشارة إلى أن من أبرز أسباب الإخفاق في تحقيق التوازن بين الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي في جنوب أفريقيا، إلى تماهي أبرز قادة "حزب المؤتمر الوطني الأفريقي" مع

حركة الصهيونية العالمية، **ويُستشف ذلك من الآتي**:

- أنه خلال أول زيارة لـ " نيلسون ر. مانديلا – Nelson R. Mandela"، رئيس جنوب أفريقيا سابقًا إلى إسرائيل عام ١٩٩٩، وفيها قال: ***"إلى أولئك الذين سيتساءلون عن سر قدومي إلى إسرائيل، ويقولون: إن إسرائيل عملت عن قرب مع النظام العنصري السابق، أقول: لقد مددت يد السلام مع العديد من الأشخاص الذين قاموا بذبح أبناء شعبنا مثل الحيوانات، وإذا كانت إسرائيل قد تعاونت مع نظام*** الأبارتهايد ***فإنها لم تشارك في أيٍّ من جرائمه البشعة"***.

غير أن هذا التصريح الذي يمكن وصفه بالمناورة يجب ألا يُنسِينا إعجاب مانديلا بالقادة الإسرائيليين، ففي الوقت الذي كانت إسرائيل تُعزز فيه روابطها مع النظام العنصري بجنوب أفريقيا من خلال الربط الأيديولوجي، والحركي بين الصهيونية، والأفريكانرية البيضاء، مُستندة في ذلك إلى ادعاء تماثلهم عبر فكرتَي "أرض الميعاد"0 و"شعب الله المختار"، نجد الزعيم الأفريقي نيلسون مانديلا يشيد بالأنموذج الإسرائيلي، ويتبين ذلك في سيرته الذاتية؛ حيث صرح أثناء اختفائه في مزرعة "ريفونيا" بأن مُعلمه الأول في فنون حرب العصابات هو "آرثر جولدريتش – Arthur Goldreich"،0 الذي كان ضمن الجناح العسكري لحركة "بالماخ" الصهيونية في فلسطين، والذي خاض حرب العصابات هناك.

كما صرح مانديلا قائلًا عنه: ***"وكان على علم بحرب العصابات؛ مما أفادني"***.0 كما يذكر أيضًا ضمن الكتب التي قرأها، وأفادته، كتاب "الثورة" لمناحم بيجن، الذي يمتدحه.0

- ومن جهة أخرى، فإن تأثر الجنوب أفريقي "ألبرت ج. ليتولي –Albert j. Lutuli "0 رئيس "حزب المؤتمر الوطني الأفريقي" في الفترة من (١٩٥٢-١٩٦٧) الحاصل على جائزة نوبل للسلام في العام ١٩٦٠، بالفكر اللاهوتي اليهودي، وتماسّه مع الحركة الصهيونية العالمية، متجسدًا في كتابه " الشهير المعنون: " أَطْلِقْ شَعْبِي لِيَعْبُدُونِي – let my people go "، ذي الدلالة الواضحة من مجرد اسمه، المقتبس من سِفر الخروج، الإصحاح التاسع، الآية "١": ***ثُمَّ قَالَ الرَّبُّ لِمُوسَى: «ادْخُلْ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقُلْ لَهُ: هكَذَا يَقُولُ الرَّبُّ إِلهُ الْعِبْرَانِيِّينَ: أَطْلِقْ شَعْبِي لِيَعْبُدُونِي"***.0 يدل على توجهات المذكور وخلفيه مانديلا وجولدريتش، في الميل تجاه الأقلية البيضاء من أصول أوروبية من جهة، وللمشروع الصهيوني من جهة أخرى، وهذا التوجه يمكن أن نعزي إليه السبب الرئيس؛ لتحقيق إنجاز نسبي على صعيد الأمن السياسي، متمثلًا في كفالة الدستور، والقوانين للمساواة بين الإثنيات المختلفة – سالفة الإشارة إليها – على الصعيد الرسمي شكليًّا، في الوقت الذي سيطرت فيه الأقلية البيضاء – وما زالت – على جُل ثروات البلاد، مما شكّل إخفاقًا على صعيد الأمن الاقتصادي والاجتماعية بالبلاد.

وعلى ضوء ما سلف، يمكن عزو الإخفاق في تحقيق التوازن بين الأمن الاقتصادي، و الأمن الاجتماعي في جنوب أفريقيا، إلى سببين رئيسين:

الأول– يتمثل في عدم صِدق نوايا عدد كبير من رموز "حزب المؤتمر الوطني الأفريقي" الحاكم، في الانتصار لذويهم من الأغلبية الأفريقية المضطهدة في حقبة " الأبارتهايد "، بل يمكن القول إن زعيمه الأبرز، والأشهر، نيلسون ر. مانديلا، وأسرته وعلى رأسهم عمه، ينتمون إلى أسرة نخبوية "مَلَكِيَّة"، كونت طبقة برجوازية "سوداء" حتى في حقبة " الأبارتهايد "، ومن ثَمَّ حرص، و رفقاؤه على التماهي مع مصالح الأقلية البيضاء المهيمنة على مفاصل الاقتصاد في جنوب أفريقيا، على حساب بني جلدته، إضافة إلى اتهام قادة الحزب اللاحقين لمانديلا في قضايا فساد.

الثاني- تماهي أكبر رموز "حزب المؤتمر الوطني الأفريقي" مع المشروع الصهيوني، ومن أبرزهم نيلسون ر. مانديلا، وألبرت ج. ليتوني، رئيس الحزب في الفترة من (١٩٥٢-١٩٦٧) والحاصل على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٦٠، مع الوضع في الاعتبار وجود ربط أيديولوجي، وحركي بين الحركة الصهيونية العالمية، والأفريكانرية البيضاء العنصرية، مما ساهم في تعرية التجربة لاحقًا.

المطلب الثاني ـ خفض معدلات الجريمة المنظمة، وتكريس الأمن الشخصي

في ضوء ما رصدناه بالتحليل الموثق بإحصاءات رسمية صادرة عن الأجهزة الأمنية، ومفاده وجود ارتفاع مستمر في معدلات جرائم النفس والأموال في جنوب أفريقيا () باعتباره أحد تهديدات الأمن الشخصي، الذي يعد من أهم أبعاد الأمن لإنساني السبعة، فكان لزامًا وضع هذه القضية ضمن أبرز تحديات الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا.

وقد نشرت مؤسسة "Institute For Security Studies"، مقالًا بعنوان "سياسات أعدت لتفشل.. تحدٍّ لطريقة تفكيرنا في وضع السياسيات"، يتناول إخفاق دولة جنوب أفريقيا في وضع سياسات لمواجهة العنف في المجتمع. وأرجعت السبب إلى عدم قدرة جنوب أفريقيا على وضع سياسات تتواءم مع ما لديها من إمكانيات وسياقات تختلف مع السياسات أو النماذج الناجحة التي تقوم الدولة بتبنيها من الخارج. وأن جنوب أفريقيا يجب عليها أن تعمل على التوصل إلى سياسات تتوافق مع بيئتها.

وأن ما يحدث في جنوب أفريقيا من عنف متزايد، ينعكس على مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعي، فمن الصعب ألا يستحوذ عليهم الإحساس المستمر، و الجمعي بالفشل في جنوب أفريقيا والذى يؤدى إليه – إلى جانب أسباب أخرى – التقارير اليومية عن العنف.()

وإنه في كثير من الأحيان يقول الباحثون والناشطون: إن جنوب أفريقيا لديها سياسات، وقوانين ممتازة، لكن تكمن المشكلة في عدم القدرة على تنفيذها. وهذا يعنى أن الخطأ قادم من هؤلاء المكلفين بتطبيق هذه القوانين، وإذا كان هناك أفراد في الحكومة لديهم القدرة، والكفاءة؛ فستنجح الدولة في تنفيذ سياساتها، وإستراتيجياتها، وهذا بدوره سيؤدي إلى خفض مستويات الفقر، وعدم المساواة، والعنف بين الأشخاص، لكن طريقة التفكير هذه خطأ فقدرة الحكومة ليست إلا جزءًا من المشكلة، فالمشكلات المعقدة التي تواجه المجتمع – مثل ارتفاع مستويات العنف بين الأشخاص – تتطلب استجابات دقيقة، ومرنة، فالقيام بتحليل ذي بعد واحد (ضعف قدرة المسئولين الحكوميين) والاستجابة ذات البعد الواحد (تدريب المسئولين الحكوميين) غير كاف، ومضلل. ()

وإن السياسات الجيدة لا تضمن حقوق المواطنين فحسب، بل تتوافق مع قدرات، وموارد الدولة وما لديها من احتياجات. ففى الأخير، القانون، أو السياسة لا قيمة لهما إذا لم يكن هناك طريقة؛ لتفعيلهما على أرض الواقع، أو إذا ما كانت تتوافق مع الحياة الواقعية.

وأن أحد الأخطاء الرئيسة التي ارتكبت في عملية التنمية، هو طريقة تناول علاج المشكلات المعقدة (مثل العنف)، على أنها مشكلات بسيطة، والاعتقاد أن كل ما نحتاج القيام به هو تبنى الحلول الجاهزة. ()

ومنذ ١٩٩٤، اتبعت حكومة جنوب أفريقيا هذا النهج بطرق مختلفة، فعلى سبيل المثال من خلال القيام بجولات لدراسة الدول الأخرى أو الحصول على توصيات من الباحثين حول أفضل الممارسات في تطبيق القوانين، والسياسات، أُستورِدت الحلول دون تقدير أو فهم للظروف الثقافية،

والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي مكنت هذه الدول من تطبيق هذه الحلول، وبالطبع فإن جنوب أفريقيا في حاجة إلى أن تتعلم ممَّنْ نجح، وممَّنْ لم ينجح في البلدان الأخرى، لكن من الأحرى كان السبب في الفشل هو عدم التساؤل عن سبب نجاح هذه السياسات، والتأكد من أن الظروف تتناسب مع الظروف السائدة في جنوب أفريقيا.()

وهناك أمر بالغ الأهمية يجب مراعاته، ففي الوقت الذى تعمل فيه جنوب أفريقيا على وضع إستراتيجية وطنية بشأن التصدى للعنف القائم على "النوع" مثلا، يجب معرفة بصدق احتياجات الدولة وما عليها أن تقوم به لمنع، وتقليل مستويات العنف المرتفعة، فإذا أُهْمِلت هذه القضية فهذا العنف سيؤثر سلبًا على الاقتصاد، والمصلحة الوطنية، والذي سينعكس بدوره على الأجيال القادمة.()

ويمكن إرجاع الخطأ الموجود في سياسات، وطريقة الإنفاق، إلى أن جنوب أفريقيا تنفق أكثر من ٨٠ مليار راند سنويًا لإنفاذ الأمن، وأقل من ١٠٪ من هذا المبلغ يُنفَق على الخدمات والبرامج المقدمة للناجين من العنف، والتي تعمل على منع انتشار العنف، كما أن القوى العاملة سواء أكانت حكومية، أم غير حكومية، مثقلة بالأعباء، وتأثروا أنفسهم بالصدمات النفسية، وتعرضوا للعنف، ومما يجعلهم غير قادرين على توفير الرعاية الجيدة. وفي الوقت نفسه عجزت القيادات الضعيفة وغير المتناسقة من الحكومة والبرلمان، على تقديم المساعدات اللازمة. ()

ومن أجل منع العنف، يجب القبول بأن معظم التدخلات ستكون من جانب منظمات المجتمع المدني التي ستكون في حاجة إلى التمويل في المستقبل القريب. وتحتاج الدولة إلى توفير القيادة السياسية والتوجيهات اللازمة، دون أن يشكل هذا قيدًا على الممارسات الناشئة().

المطلب الثالث ـ معالجة مشاعر الجماعة الأفريقية العدائية تجاه العمالة الوافدة من دول الجوار

يحتوي تاريخ جنوب أفريقيا قبل عام ١٩٩٤ على حالات، و أحداث متعلقة بكُره الأجانب (Xenophobia)؛ حيث واجه المهاجرون من بلدان أخرى التمييز والعنف في جنوب أفريقيا. وقد زادت هذه الحالات بعد نهاية حكم الفصل العنصري؛ ففي عام ٢٠٠٨ قُتِلَ أكثر من ٦٠ شخصًا؛ بينما قُتِلَ سبعة أشخاص في عام ٢٠١٥، خلال هجمات عنيفة أخرى بسبب كراهية الأجانب في جوهانسبرج وديربان. وقد أرجع الباحثون أسباب كراهية الأجانب في جنوب أفريقيا إلى عوامل سياسية، و ارتفاع مستويات الجريمة العنيفة، وزيادة معدلات البطالة، وعدم المساواة بين أفراد المجتمع، و الشرطة غير المنظّمة. إلا أنّ هناك من الكُتّاب من أطلقوا على كل الأحداث مصطلح "الخوف من الأفارقة"، أو "كره ما هو أفريقي – Afrophobia". بل نالت الهجمات الأخيرة في الأسبوع الماضي نصيبها من هذه التسمية.()

قد يكون وصف بعض هذه الأحداث بـ"الأفروفوبيا" في محلّه؛ إلا أنه في حالة الهجمات الأخيرة يوحي بأنّ المستهدفين هم المهاجرون الأفارقة وحدهم وليس غيرهم؛ ما قد يعني تجاهل حقيقة أن مهاجرين آخرين - من بنغلاديش، وباكستان، ودول عربية- ضمن المجموعة المستهدَفة، وأنهم تضرّروا أيضًا منها. ولا ينافي ما سبق وجود نظرة ازدرائية في جنوب أفريقيا ضدّ الأفارقة من بلدان أخرى، أو انتشار أفكار تنظر إليهم على أنهم جاءوا إلى جنوب أفريقيا؛ للاستفادة من مواردها، وشَغل، وسدّ الفرص المتاحة لسكانها المحليين. ومن المُستغرَب أن الإغريق، والبلغار، وغيرهم يأتون إلى جنوب أفريقيا، وبفضل بشرتهم البيضاء يُنْظَر إليهم على أنهم مُساهمون. ويزعم الجنوب أفريقيين ذلك؛ لأنهم سيفيدون المجتمع، والاقتصاد، على عكس الأجنبي الأسود غير الجنوب

أفريقي"؛ هكذا قال البروفيسور "روثني تشاكا" – مدير كلية العلوم الإنسانية بجامعة جنوب أفريقيا.()

وأوضح "تشاكا" أنّ الأفروفوبيا في جنوب أفريقيا أصبحت اليوم مظهرًا من مظاهر انعدام الثقة، والحسد تجاه الأجانب الأفارقة؛ إذ يُنظر إليهم على أنهم تهديد للسكان الأصليين؛ لأن هؤلاء الأفارقة قادرون على "التزحلق في المجتمع الأسود دون اكتشافهم، وبالتالي يمكنهم سرقة وظائف جنوب أفريقيا، والتزوّج من نسائها. بالنسبة لأولئك السكان المحليين الذين خاب أملهم من مشروع تحرير جنوب أفريقيا، فإنّ انعدام الثقة هذا يبدو كمُبرّر لمعاداتهم للأفارقة الآخرين من بلدان أخرى". ()

من المُلاحَظ في كل البيانات الصادرة من حكومة جنوب أفريقيا تفادي وصف الهجمات الأخيرة بـ"كُره الأجانب"؛ حيث كان موقفها أنها "جريمة" منظمة من مواطنين جنوب أفريقيين، وليست بسبب كرههم للأجانب. كما أنّ الأوراق الرسمية حول الحادثة - وفق تقارير صحف جنوب أفريقيا- تُثبت الدور الذي لعبته الأخبار المزيفة على مواقع التواصل الاجتماعي في إشعال العنف. فقد اندلعت أعمال العنف بعد أن قتل أحد تجار المخدرات سائق سيرة أجرة جنوب أفريقي في العاصمة بريتوريا. وقد أشارت أولى التغريدات عن الحدث بأنّ القاتل مهاجر نيجيريّ. وهكذا بدأ نهب عشرات المتاجر المملوكة للأجانب وحرقها؛ وامتدت الهجمات إلى جوهانسبرج، المركز الاقتصادي في جنوب أفريقيا. غير أن اعترافات سكان المدينة في أحد الفيديوهات نفَتْ كون قاتل سائق الأجرة مهاجرًا نيجيريًّا؛ وأظهرت وثيقة من الشرطة أن هناك تحذيرات حول الهجمات تجاهلتْها الحكومة، وسلطات إنفاذ القانون؛ كاحتجاج النيجيريين أمام سفارتهم؛ طلبًا للحماية، وتوفير الأمن.()

وشمل التخطيط للهجمات نشر تغريدات ومنشورات كاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي تدّعي أن المهاجرين متورطون في تجارة غير مشروعة، وأنهم حصلوا على مزايا معينة، ووظائف من الحكومة بدلا من السكان المحليين، وأن المتاجر الصغيرة المملوكة للمهاجرين قد هيمنت على المستوطنات غير الرسمية. واتهم ممثلو الجاليات المهاجرة في جنوب أفريقيا كبار المسئولين في "حزب المؤتمر الوطني الأفريقي" الحاكم، وسياسيين آخرين باستخدام لغة تُعبّر عن كُرْه الأجانب، وتُشَجِّع الهجوم عليهم. وعلى سبيل المثال: صرّح "هيرمان مشابا" رئيس بلدية جوهانسبرج بأن "الأجانب - سواء أكانوا شرعيين، أم غير شرعيين- ليسوا ضمن مسئولية المدينة"، وأن "مدينة جوهانسبرج لن توفّر سكنًا بشكل حصري إلا لمواطني جنوب أفريقيا".()

ودعا بيان صادر عن "حزب المؤتمر الوطني الأفريقي" إلى وضع حدّ للهجمات على المهاجرين لكنه أيضًا نادى بتشديد الرقابة على الحدود، مضيفًا أن "المواطنين الملتزمين بالقانون سئموا بشكل مفهوم من أولئك الذين يكسرون القواعد الأخلاقية في مجتمعنا من خلال تحويل أطفالنا إلى البغايا، ومدمني المخدرات". إن هجمات كراهية الأجانب والموقع المحدد لها تعتمد في الغالب على عوامل اجتماعية، وسياسية معقدة موجودة على أرض الواقع. وهي من وجهة نظر "لورين لانداو" – الباحث من "المركز الأفريقي للهجرة والمجتمع" بجامعة ويتواترسراند – "لا تتعلق بالفقراء وخيبة الأمل.. فالكثير منها يتعلق بالسياسة على المستوى المحلي".()

ومن تداعيات الهجمات الأخيرة أن مختلف الحكومات الأفريقية ندَّدت بما يحدث لمواطنيها في جنوب أفريقيا؛ ونشبت في كل من زامبيا، وزيمبابوي، ونيجيريا مظاهرات؛ للتنديد بهذه الحوادث، والتهديد بشنّ هجمات انتقامية على فروع كُبريات المتاجر، والشركات الجنوب أفريقية في تلك الدول. وعبّر "موسى فكي محمد" رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومسئولون من نيجيريا، وزامبيا عن غضبهم؛ وقاطعت دول أفريقية بسببها النسخة الأفريقية لـ"المنتدى الاقتصادي العالمي" في كيب تاون.()

كما أن تكرار الأحداث المتعلقة بكُره الأجانب، أو "كُره الأفارقة" قد شوّهت سُمعة جنوب

أفريقيا لدى الأفارقة الآخرين الذين يفضلونها؛ لمتابعة دراستهم العليا، و السياحة، أو حتى للاستثمار؛ نظرًا لأنها دولة ذات اقتصاد صناعي، وهي نقطة جذب لكثير من سكان الدول الفقيرة الذين ينتقلون إليها بحثًا عن حياة أفضل. وبالفعل أكدت تقارير على أن الكثير من المهاجرين الأفارقة، والمهاجرين من آسيا بدءوا ينقلون تجاراتهم ويغادرون مع عائلاتهم إلى بلدانهم، أو دول أخرى.()

ومن التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة، وانعكاساتها على تحقيق الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا، حدوث توترات دبلوماسية بين الدول على إثر ذلك. وأعلنت وزارة خارجية جنوب أفريقيا في سبتمبر ٢٠١٩، أن بريتوريا "أغلقت مؤقتًا" بعثتيها الدبلوماسيتين في نيجيريا بعد تلقيها "تهديدات" بعمليات انتقامية ردًّا على أعمال العنف التي استهدفت أجانب. وقال الناطق باسم الخارجية لونغا نغيغيليلي: "تلقينا معلومات، وتهديدات من نيجيريين، وقررنا أن نغلق مؤقتا" سفارة جنوب أفريقيا في أبوجا والقنصلية في لاغوس. وازداد التوتر الدبلوماسي بين الدولتين مع إعلان نيجيريا مقاطعتها للمؤتمر الاقتصادي العالمي حول أفريقيا في كيب تاون الذي كان من المتوقع أن يحضره نائب الرئيس النيجيري يامي أوسينباجو. والثلاثاء استدعت نيجيريا سفير جنوب أفريقيا لإجراء محادثات، وقالت إن الرئيس محمدو بخاري سيرسل مبعوثًا إلى رامافوزا للإعراب عن استيائه.()

من جهتها، أعلنت منظمة العفو الدولية أن الهجمات على الأجانب في جنوب أفريقيا استهدفت "فئة ضعيفة"، معتبرة أنها نتيجة مباشرة لـ"سنوات من الإفلات من العقاب، والإخفاقات في النظام القضائي الجنائي". وفي زامبيا تظاهر ألف طالب الأربعاء أمام سفارة جنوب أفريقيا في لوزاكا تعبيرًا عن غضبهم، ورفعوا لافتات كتب عليها "لا لكراهية الأجانب". وألغت زامبيا مباراة ودية في كرة القدم كانت مقررة في لوزاكا خلال عطلة نهاية الأسبوع. وبلهجة عنيفة دعا رئيس زامبيا إيدجار لونجا جنوب أفريقيا إلى "وضع حد لهذه المجزرة" قبل "أن تتحول كراهية الأجانب هذه إلى إبادة واسعة النطاق". وندد نظيره في زيمبابوي إيمرسون مانانا‌غاغوا "بكل أشكال العنف التي تغذيها الكراهية" مشيدًا في المقابل "برد فعل السلطات الجنوب أفريقية السريع" سعيًا لعودة الهدوء. كما دعت بوتسوانا وهي محاذية لجنوب أفريقيا مواطنيها في هذا البلد إلى التزام "أقصى درجات الحذر".
()

الخاتمة

وعلى ضوء ما سلف استعراضه، يمكن الوقوف على الدلالات الآتية:

إن النجاح النسبي في تحقيق الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا، على الصعيدين: النظري، والمؤسسي، والإخفاق الواضح في تحقيق الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا على الصعيد التطبيقي، رغم تحقيق نجاحات جزئية، وشكلية على الصعيدين: السياسي، والاقتصادي تبعًا لمؤشر الناتج القومي الإجمالي - في حين لم تُحقق العدالة في توزيع الثروة بين الأقلية البيضاء، وباقي مكونات الشعب من الإثنيات الأخرى المختلفة - يمثلان أبرز التحديات، ويُنبئ تردي أوضاع الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا - نتيجة للإخفاق في مواجهة تحديات الأمن الإنساني – بإندلاع ثورة تقوم بها الأغلبية الأفريقية، يساندها المهمشون من الإثنيات الأخرى، ضد الأقلية البيضاء التي تتمركز جُل الثروات في أيديهم، وقد تصل حدة هذه الصراعات إلى حد القتل على الهوية، ونكون – آنئذٍ – نو جديد من الـ "أبرتهايد"، ضد الأقلية البيضاء.

إن جمهورية جنوب أفريقيا لم يكن لها نصيب وافرا من تحقيق الأمن الإنساني على الصعيد التطبيقي، إلا أنها تتميز بحظ أوفر في تحقيق الأمن الإنساني على الصعيد النظري وفي الإطار المؤسسي في آن، ولا سيما على النطاق غير الرسمي، سعيًا إلى تحقيق الأمن الإنساني في القارة، فنجد أن من بين أعضاء "لجنة أمن الإنسان، التي شنتها هيئة الأمم المتحدة، في مؤتمر "قمة الألفية – millennium Summit" الذي عقد في سنة ٢٠٠٠، لتحديد "أهداف – Goals" الألفية، نجد فيهم عضو جنوب أفريقي، ممثلاً في السيدة. فرين، وفي حين أن المبادرة الأفريقية للأمن الإنساني (AHSI) المكونة من سبع منظمات أفريقية – غير حكومية – توجد ثلاث من بينهم مقراتها في جنوب أفريقيا، ورغم ذلك فهي تَرْشَحٌ بصراعات إثنية متجذرة تاريخيًّا، لازالت تؤتي أُكلها، تُقَوِّض أمن مواطنيهم، والوافدين الغرباء، على حدٍ سواء.

قائمة المراجع والمصادر

1) Annamarie Šehović, Health (in) security and migration: African lessons for a world in transition, 1/2/2019, at:
https://www.inonafrica.com/2019/02/01/health-in-security-and-migration-african-lessons-for-a-world-in-transition/
2)WHO Report: Country cooperation Report, Updated May 2018, at:
https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/136874/ccsbrief_zaf_en.pdf;jsessionid=CCADC4208686AB3EBCC77ADEF5A0B329?sequence=1
(*) وفي مصر، تعد الأمراض غير المُعدية، بما في ذلك أمراض القلب، والأوعية الدموية، والسكري، والسرطان، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، هي السبب الوطني الرئيس للوفاة في مصر. تشير التقديرات إلى أن الأمراض غير المُعدية تمثل ٨٢٪ من جميع الوفيات في مصر و٦٧٪ من الوفيات المبكرة.
4)Worldometeres Website: Life Expectancy of the World Population, at:
https://www.worldometers.info/demographics/life-expectancy/
(**) احتلت مصر المرتبة ١١٧، متوسط العمر المتوقع ٧٢,٥٤ (٧٤,٩٥ متوسط العمر المتوقع للإناث مقابل ٧٠,٢٣ متوسط العمر المتوقع للذكور).
6) Tatah Mentan, Africa: Facing Human Security Challenges in the 21st Century, P.132
7) Idem.
٨) لمزيد من التفصيل، انظر:
Department of Environmental Affairs: Climate Change and Air Quality Branch, South Africa's Second National Climate Change Report, Pretoria: Department of Environmental Affairs, November 2017.
9) Mohammad Amir Anwar, Op. Cit.
١٠) تم إجراء عدة مقابلات شخصية في أوائل عام ٢٠٢٠، مع الأستاذ الدكتور. إبراهيم نصر الدين، أستاذ العلوم السياسية المتفرغ بقسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة؛ للاستعانة بخبرة سيادته المتميزة في تخصص إشكاليات الاندماج الوطني بربوع القارة الأفريقية، وكان لسيادته رؤية مُفسرة ومُعاونة للباحث، في استجلاء أبعاد تحديات الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا، ولمزيد من التفصيل، انظر: د. إبراهيم نصر الدين، حركة التحرر الأفريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب أفريقيا (القاهرة: دار اكتشاف، ٢٠١٠).
11) Mohammad Amir Anwar, White people in South Africa still hold the lion's share of all forms of capital,24/4/2017, at:
https://theconversation.com/white-people-in-south-africa-still-hold-the-lions-share-of-all-forms-of-capital-75510
12) Mohammad Amir Anwar, Op. Cit.
13) Idem.
14) Idem.

١٥) يفضل بعض اللغويين تعبير أرض الموعد؛ لما تحويه كلمة «موعد» من معنى العهد، وهي تشير إلى الزمن القريب، بينما كلمة «ميعاد» لا تحوي معنى العهد، وتشير إلى الزمن البعيد.
١٦) ولمزيد من التفصيل حول سيرته الذاتية، انظر:
Gail M. Gerhart and Thomas Karis, (eds.), From Protest to Challenge: A DOCUMENTARY HISTORY OF AFRICAN POLITICS IN SOUTH AFRICA ..Political Profile 1882-1964 (California: HOOVER INSTITUTION PRESS, Volume 4, 1977), p.33.
١٧) نيلسون مانديلا، مسيرة طويلة نحو الحرية، ترجمة د. فاطمة نصر (القاهرة: دار الهلال، كتاب الهلال، ع ٥٣٤، ١٩٩٥) ص ١٥٦، ولمزيد من التفصيل حول سيرته الذاتية، انظر: Thomas Karis and Gwendolen M. Carter, Op. Cit., pp.71-73.
١٨) في مقدمة الكتاب تُعلِّق المُترجمة على ذلك قائلة: " لم يتوقف مانديلا ذو الحس المُرهف بالعدالة، لحظة ليفكر أن هذين الشخصين اللذين حازا إعجابه فقد خاضا حربًا ضد سكان فلسطين الأصليين، أعتى من تلك التي خاضها الأفريكانريون ضد شعبه، وأن أيديولوجية الصهيونية تتماثل تمامًا مع أيديولوجية الأفريكانريين البيض التي عانى من جرائها شعبه ما عاناه"، انظر: المرجع السابق، ص ص ٩ – ١٠.
١٩) لمزيد من التفصيل حول سيرته الذاتية، انظر:
Thomas Karis and Gwendolen M. Carter, Op. Cit., pp.60-63.
٢٠) ترجمة عن النص الإنجليزي:
Then the Lord said to Moses, “Go to Pharaoh and say to him, ‘This is what the Lord, the God of the Hebrews, says: “Let my people go, so that they may worship me.
“Exodus 9-1, available on: https://www.biblegateway.com/passage/?search=Exodus+9&version=NIV ،ط lable on ..... دكتور.حين. الدستور والقوانين للمساواة بين الإثنيات المختلفة..... سالفة م، ..... 191919191919191919191919191919191919191919191919 -, accessed at: 31/3/2019.
٢١) انظر: المطلب الأول من المبحث الأول، ص ٥.
22) Chandre Gould, Instutue for Security Studies, Set up to fail? Challenging how we think about policy, 08/04/2019, at: https://issafrica.org
23) Chandre Gould, Ipid.
24) Idem.
25) Idem.
26) Chandre Gould, Ipid.
27)Idem.
28) Idem.
٢٩) حكيم نجم الدين، الهجمات على الأجانب في جنوب أفريقيا: أسبابها وتداعياتها، ٢٠١٩/٩/١٧، على موقع:
https://www.qiraatafrican.com

٣٠) تم إجراء عدة مقابلات شخصية في أوائل العام ٢٠٢٠، مع الأستاذ الدكتور. السيد فليفل، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ بقسم التاريخ، بكلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة – للاستعانة بخبرة سيادته المتميزة في تخصص خلفيات الصراعات الإثنية في ربوع القارة الأفريقية، وكان لسيادته رؤية مُفسرة ومُعاونة للباحث، في استجلاء أبعاد تحديات الأمن الإنساني في جنوب أفريقيا، ولمزيد من التفصيل حول الخلفيات التاريخية للبنية الإثنية في جنوب أفريقيا، انظر:

د. السيد فليفل، الأصول التاريخية للتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا (القاهرة: اتحاد المحامين العرب، ١٩٨٧).

٣١) حكيم نجم الدين، مرجع سابق.

٣٢) المرجع نفسه.

٣٣) المرجع نفسه.

٣٤) حكيم نجم الدين، مرجع سابق.

٣٥) المرجع نفسه.

٣٦) المرجع نفسه.

٣٧) المرجع نفسه.

٣٨) حكيم نجم الدين، مرجع سابق.

٣٩) قتلى ومئات الموقوفين بعد أيام من أعمال عنف ضد الأجانب في جنوب أفريقيا، ٢٠١٩/٩/٥، على موقع:

/https://www.france24.com/ar